

وإذ تلاحظ توصية لجنة الخبراء بشأن أعمال الأمم المتحدة في ميدان الاعلام ، وفادها
أن مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة تشكل أهم وسيلة لنشر المعلومات عن الأمم
المتحدة (١) ،

١- تطلب الى الأمين العام البدء بإجراء مباحثات مع السلطات المعنية القائمة بإدارة
لتنشأ أثناء سنة ١٩٦٠ ، في بعض الاقاليم الكبرى على الأقل من الاقاليم المشمولة بالوصاية
كتنغانيقا ، ورواندا أوروندي ، وغينيا الجديدة مراكز اعلام تابعة للأمم المتحدة ، تملأ مناصبها
الهامة ، على وجه التفضيل ، بالسكان الاصليين للاقاليم المعنية المشمولة بالوصاية ،

٢- وتطلب أيضا الى السلطات القائمة بإدارة مديد التعاون والمساعدة الى الأمين العام
في تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة (أ) أعلاه ،

٣- وتطلب كذلك الى الأمين العام أن يعد ، للدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة ،
تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٨٤٦

٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩

القرار ١٤١١ (الدورة ١٤)

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول
الاعضاء لسكان الاقاليم المشمولة بالوصاية

ان الجمعية العامة ،

إذ تذكر أن معظم الاقاليم المشمولة بالوصاية لا تملك تسهيلات كافية للتعليم العالي تؤمن
اعداد ملاكات من السكان الاصليين ذوي المؤهلات العالية ،

وإذ تراعي الحاجة الماسة في الاقاليم المشمولة بالوصاية الى موظفين من السكان الاصليين
يستطيعون تولي مهام أولئك الاشخاص من غير السكان الاصليين الذين كانوا يشغلون حتي
الآن أهم المناصب في ادارة تلك الاقاليم ،

وإذ تعرب عن أسفها لعدم الانتفاع بمعظم المنح الدراسية التي قدمتها الدول
الاعضاء ،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة عشرة ، المرفقات ، البند ٥٥ من جدول الأعمال
الرشيق جع/٣١٢٨ ، الفقرة ٢٢٧ (هـ) .

وان تُعرب عن أسفها كذلك لعدم قيام بعض السلطات القائمة بالادارة بتزويد كافة الطلاب الذين حصلوا على المنح الدراسية بالتسهيلات اللازمة لمغادرة الاقاليم المشمولة بالوصاية بغية الافادة من مثل هذه المنح ، كما يشهد على ذلك التقرير الدوري للامين العام عن سير برنامج المنح الدراسية (١) ،

وان تشير الى قرارها رقم ٥٥٧ (الدورة ٦) المتخذ في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ، الذي دعت فيه الدول الاعضاء الى توفير المنح الدراسية للكفاء من طلاب الاقاليم المشمولة بالوصاية ،

١- تحيط علما بالفرع الرابع من الفصل السابع من الباب الاول من تقارير مجلس الوصاية (٢) ،

٢- وتعرب فتؤكد قرارها رقم ١٢٧٧ (الدورة ١٣) المتخذ في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، وتكرر دعوة السلطات القائمة بالادارة الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمتفقة مع مصالح وحاجات تلك الاقاليم وشعوبها ، لتأمين انتفاع سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية بالمنح الدراسية والتسهيلات التدريبية المعروضة من الدول الاعضاء ، والى تقديم كل المساعدات اللازمة الى طالبي المنح الدراسية أو منح استكمال التخصص أو الحائزين لها ، ولا سيما فيما يتعلق بتسهيل اجراءات سفرهم ،

٣- وتطلب الى كافة السلطات القائمة بالادارة التي لم تفعل ذلك ، الاعلان على أوسع نطاق ممكن في الاقاليم المشمولة بالوصاية والموضوعة تحت ادارتها ، عن كافة عروض المنح الدراسية ، والتسهيلات التدريبية التي تقدمها الدول الاعضاء ،

٤- وتطلب الى الامين العام أن يقدم من المساعدة ما يتييسر وما تلتزمه الدول الاعضاء المعنية ويلتزمه اصحاب الطلبات ،

٥- وتطلب الى الامين العام أن يعد ، للدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة ، تقريراً عن الانتفاع الفعلي بالمنح الدراسية والتسهيلات التدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لطلاب الاقاليم المشمولة بالوصاية ،

٦- وتطلب الى مجلس الوصاية أن يقوم ، في دوراته التي يعقدها عام ١٩٥٩ باستئناف النظر في هذه المسألة وموافاة الجمعية العامة بتقرير عن ذلك في دورتها الخامسة عشرة ،

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الرابعة والعشرون ، المرفقات ، البند ١٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة م و / ١٤٦٢ .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة عشرة ، الملحق رقم ٤ (ج/ع/١٠٠) .

٧- وتقرر ادراج هذه المسألة بوصفها بندا مستقلا في جدول الاعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة •

الجلسة العامة ٨٤٦
٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩

القرار ١٤١٢ (الدورة ١٤)

اعداد الملاكات الادارية من السكان الاصليين في الاقاليم
المشمولة بالوصاية

ان الجمعية العامة ،

اذ تلاحظ من فصول الباب الثاني من تقرير مجلس الوصاية المتعلقة بمختلف الاقاليم المشمولة بالوصاية (١) أن هناك نقصاً خطيراً في الموظفين الاداريين والفنيين الأكفاء في سائر هذه الاقاليم ،

وإن تری أن الملاكات الادارية والفنية المكونة من السكان الاصليين الحاصلين على الاعداد
المناسب أساسية لسیر ادارة هذه الاقالیم عند انتقالها من نظام الوصاية الى الاستقلال ،

وإن تری ایضا أن من الضروري والمرغوب فيه كذلك ، أن يعتمد قبل استقلال الاقالیم المشمولة بالصوایة ، الى اسناد المناصب الرفیعة الى ذوی الاعداد المناسب من السكان الاصليين كي يتم نقل الصلاحيات من السلطات القائمة بالادارة الى ادارات الاقالیم ، عند انتهاء الوصاية ، بغير صعوبة ودون احداث خلل اداري ،

وإذ ترى كذلك أنه ان كانت السلطات القائمة بالادارة تزداد ادراكا للحاجة الحيوية الى ايجاد ملاكات ادارية وفنية من السكان الاصليين وتتخذ الخطوات اللازمة لبلوغ هذه الغاية ، فان التدابير المتخذة لاعداد الموظفين من السكان الاصليين في مختلف الميادين الادارية ونقل المناصب الرفيعة اليهم غير وافية وتحتاج الى التوسيع وسرعة التنفيذ ،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة عشرة ، الملحق رقم ٤ ، (ج/ع/٤١٠٠) •